

صعود الشعبوية اليمينية وجودة الديمقراطية في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

The rise of right-wing populism and the quality of democracy and United States of America in the European countries

محمد السيد محمد عبد الحليم زعير

مدرس العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة دمنهور

المُستخلص:

تأثرت سياقات الديمقراطية بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم تلك العوامل صعود تيار سياسي يميني جديد له منطلقاته وأهدافه وسياساته المميزة، وأهمها: تأكيده على الرغبات والمطالب الشعبية بشكل مباشر، وتبني حلولاً بسيطة للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك تبني خطاباً يناقض ويهاجم النظم القائمة على السلطة. وقد أثر ذلك -بدرجات متفاوتة- في جودة الديمقراطية الغربية من خلال تقويض ركائزها الخاصة باحترام حقوق الأقليات، واستقلال السلطة القضائية، وتأكيد الانقسامات الاجتماعية. من جهة أخرى تناولت عدد من الدراسات ظاهرة الشعبوية اليمينية باعتبارها تياراً عزز من مستوى المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة لا سيما في دول أوروبا، وذلك من خلال إعادة التواصل المباشر بين الدولة والمجتمع، ومع ذلك، يظل تقييم التأثيرات السلبية للشعبوية في جودة الديمقراطية قضية محل جدل، ويحكمها أسباباً وعوامل مختلفة كالسياقات التاريخية والثقافية، والهياكل السياسية والاقتصادية.

وفي ضوء ذلك يهدف البحث لدراسة أثر صعود التيار الشعبوي اليميني في جودة الديمقراطية من خلال رصد وتحليل العوامل التي أثرت في صعود هذا التيار في الدول الديمقراطية، وآثاره المختلفة، ومدى قبول المجتمعات له، وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا.

الكلمات الدالة: الشعبوية اليمينية، جودة الديمقراطية، الولايات المتحدة الأمريكية، دول أوروبا.

Abstract

The concept of democracy has been impacted by various political, economic, and social factors. One of the most significant of these factors is the emergence of a new right-wing political movement with distinct ideologies, objectives, and strategies. The movement prioritizes fulfilling the desires and demands of the public directly, and it advocates for simple solutions to complex economic, political, and social issues. Furthermore, the movement's discourse contradicts and attacks existing regimes. These developments have affected the quality of Western democracy in different ways, as they have undermined its foundations of respecting minority rights, the independence of the judiciary, and highlighted social divisions.

There have been several studies that have examined the rise of right-wing populism as a trend that has increased political participation in various elections, especially in European countries. This has been achieved by creating a direct line of communication between the state and society. However, it is still a matter of debate as to how populism affects the quality of democracy. There are many factors that contribute to this, including historical and cultural contexts, as well as political and economic structures.

The objective of this research is to examine how the increase in right-wing populism has influenced the quality of democracy. The aim is to monitor and analyze the factors that contributed to the rise of this trend in democratic countries, its various effects, and the degree to which societies accept it. Specifically, the study will focus on the impact of right-wing populism on the United States of America and European countries.

Keywords: Right-wing populism, quality of democracy, United States of America, European countries.

مقدمة:

شهدت معظم الدول الأوروبية موجة كبيرة للشعبوية ترعّمها قادة أمثال "برلسكوني، ولوبان، أوربان، وهايدر" وغيرهم، وحققت الأحزاب الشعبوية في جميع أنحاء القارة نجاحًا سياسيًا لافتًا استمر لفترة كبيرة من خلال زيادة نسب تمثيلها في البرلمانات المختلفة، وكذلك البرلمان الأوروبي أو من خلال التأثير في المشهد السياسي، وشكلت أيضًا شخصيات مثل: "سارة بالين، وتيد كروز، ودونالد ترامب" الوجه الجديد للتيارات الشعبوية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أولت الأوساط الأكاديمية تلك التطورات اهتمامًا خاصًا في الوقت الذي نالت فيه الأدبيات الأكاديمية حول الشعبوية نصيبها من الإحياء، والذي منح هذا المفهوم فرصة جديدة لإعادة تشكيله بما يتوافق مع مشاهد سياسية متكررة.

وتتصف الشعبوية بدرجة عالية من الجدلية، شأنها شأن الكثير من المصطلحات السياسية، إلا أنه مفهوم يتميز بقدرته على احتواء العديد من المقولات الكبرى، ومن ثمّ تعددت الإسهامات العلمية المميزة التي هدفت لتأطير هذا المفهوم، كدراسته كمجرد أيديولوجية سياسية من الأيديولوجيات الكبرى التي انتشرت في العالم، أو أنه مفهومًا يُعبّر عن المنطق السياسي للقائمين على الحكم، أو أنها خطابًا سياسيًا يُمكن رصده وتمييزه عن خطابات الليبراليين والتكنوقراط، أو كونه أسلوبًا سياسيًا يتخذه القائد له تعقيداته وأركانه المتعددة. وبكل الأحوال حدد الكتاب الأوائل جدلية هذا المفهوم في سببين أساسيين: الأول: أنه أصبح مفهومًا مستخدمًا على نطاق واسع وبطريقة تُعبر عن "الممارسة غير المألوفة" والتي تشوه سمعة القائد السياسي ونمط حكمه، والثاني: إنه مفهوم له

القدرة على البقاء واحتواء أي ظاهرة سياسية، وهذا يجعل من المنطقي أن نتوقع استمرار ظهور الحجج الفكرية في هذا الصدد.

وعلى الرغم من الاهتمام التاريخي بمفهوم الشعبوية الذي يُركز على طبيعته السلبية والمعادية للممارسات السياسية المعتادة؛ فإن من بين الاتجاهات الحديثة لدراسة الشعبوية اتجاه يرى أنها إعادة هندسة العلاقة بين المجتمع والدولة، وأنها علاجاً فعالاً للأنظمة الديمقراطية المُعتلة، التي بدأت تعاني من إشكاليات خاصة بنوعية جودة الديمقراطية، إلا أن تياراً عريضاً من الباحثين يؤكدون من خلال حجج لها وجاهتها النظرية والعملية أن نوعية الشعبوية اليمينية لها تأثيراً سلبياً على الممارسات الديمقراطية ذات الجودة، فمؤشرات جودة الديمقراطية بدأت تنخفض في العديد من الديمقراطيات التي تصاعدت فيها التيارات الشعبوية اليمينية، فالشفافية، والمشاركة الفاعلة، والتمثيل المستحق، والتنافسية الشاملة، وصحة المجال العام، وسيادة القانون، واستجابة الحكومة جميعها أبعاد تأثرت بصعود التيارات الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، والمجر، وذلك بدرجات متفاوتة، تتحدد وفقاً لثقافة المجتمعات، وحدة العوامل المؤثرة في نشاط التيارات اليمينية. ومن ثمّ تنطلق الدراسة من عرض الاتجاهات النظرية المختلفة لتأصيل مفهوم الشعبوية وأبرز الأفكار التي تتبناها التيارات الشعبوية بأنواعها، كذلك فحص العلاقة بين الشعبوية اليمينية وجودة الديمقراطية. ومن ثمّ تعتمد الدراسة على الأسلوب المسحي في رصد الاتجاهات النظرية المختلفة، ووصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة.

هدف الدراسة:

في الوقت الحالي يتصور العديد من الباحثين أن الشعبوية من أهم العوامل التي تؤثر في جودة الديمقراطية، وهي وجهة نظر بارزة خاصة في النقاشات الأوروبية المعاصرة، ويتجلى ذلك في القلق المستمر بشأن المرشحين الشعبويين في الانتخابات الوطنية في الدول الأوروبية أو انتخابات البرلمان الأوروبي، إلا أن العديد من الباحثين يحملون أنواع الشعبوية اليسارية منها واليمينية دون الدخول في تفاصيل كل طيف سياسي، من جهة مختلفة يرى آخرون أنها الدواء الشافي للعجز الديمقراطي لدى العديد من الأنظمة السياسية المعاصرة لا سيما التي شهدت -ولفترة طويلة- حكم الليبراليين المُحدثين، ومن ثمّ يعدونها وسيلة لمنح الشعب حق التصويت وإعادته إلى مكانه الصحيح باعتباره الصوت السيادي للديمقراطية.

وعلى ذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات الرئيسة المتعلقة بخصوص تأثير التيارات الشعبوية اليمينية في جودة الديمقراطية بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا، وإن هذا التأثير يختلف وفقاً للأسلوب الشعبوي نفسه والذي يتدرج ويختلف بمرور الوقت، وبناء على ذلك يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة

في: "ما تأثير صعود التيارات الشعبوية اليمينية في جودة الديمقراطية بالولايات المتحدة ودول أوروبا؟"، ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة تساؤلات فرعية مثل: ما المداخل النظرية المختلفة لدراسة الشعبوية؟ ما مؤشرات جودة الديمقراطية وفقًا لأحدث الدلائل الدولية؟ ما الخصائص الرئيسة للشعبوية اليمينية في دول أوروبا؟ ما أهم مؤشرات تبدل جودة الديمقراطية في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا؟

تقسيم الدراسة:

انطلاقًا من أهداف الدراسة وتساؤلاتها المختلفة تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية وخاتمة، يتناول أولها المداخل النظرية المعاصرة لدراسة الشعبوية، وثانيها العلاقة بين الشعبوية وجودة الديمقراطية، أما المبحث الثالث فيركز على تحليل صعود الشعبوية اليمينية وجودة الديمقراطية في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي الخاتمة نعرض لأبرز نتائج الدراسة والتساؤلات الرئيسة التي حاولت الإجابة عليها.

المبحث الأول

المداخل النظرية المعاصرة لدراسة الشعبوية

يُعد مفهوم الشعبوية مفهومًا سياسيًا من الدرجة الأولى يتسم بالجدلية شأنه شأن العديد من المصطلحات السياسية، وقد تطور بفضل الأطروحات النظرية المختلفة المقدمة من الباحثين والمنظرين الغربيين في الأساس، إلا أن في العقدين الأخيرين اكتسب هذا المفهوم اهتمامًا كبيرًا لا سيما في أدبيات النظم المقارنة والنظرية السياسية، وهذا بفضل سببين أساسيين أولهما: استخدامه على نطاق واسع وبطريقة ازدرائية في الغالب كانتقاد للسياسات والسياسيين، وتصوره كإطار شامل وبديل عن مفاهيم مغايرة وأساليب سياسية قد اكتسبت صفة الشمولية والهيمنة كالديمقراطية أو السلطوية. وقد مر مفهوم الشعبوية بالعديد من التطورات الفاصلة؛ مما أدى إلى انقسام المفكرين والسياسيين حول الظاهرة وكيفية التعامل معها وفهمها، ومن ثمَّ يُمكن أن يساعدنا رصد التطور المبكر لمصطلح الشعبوية في فهم المداخل النظرية المعاصرة والتي طُرحت في العقدين الماضيين، وكيف مثلت تلك المداخل مجتمعة إطارًا نظريًا قويًا لفهم وتفسير الظاهرة، وعليه ينقسم هذا المبحث إلى عدد من النقاط تتناول المداخل النظرية المختلفة للشعبوية.

أولاً- المداخل الكلاسيكية لدراسة ظاهرة الشعبوية:

تنطلق المداخل الكلاسيكية لدراسة ظاهرة الشعبوية من كونها شكلًا من أشكال الحركات الاجتماعية في الأساس، وهذا ما جسده كلاً من: "الحركة الزراعية في جنوب ووسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية" والتي كونت بعد ذلك "حزب الشعب" في تسعينيات القرن التاسع عشر، وقد شكل هذا الحزب جانبًا كبيرًا من المعارضة

لا سيما تجاه السياسات النقدية الأمريكية، بالإضافة إلى حركة "المثقفون والفلاحون الروس" المتصلة بمطالب الفلاحين في روسيا في الستينيات والسبعينيات، إذ اعتقد المثقفون الروس أن تلك الفئة من الفلاحين تُشكل طبقة ثورية جديدة قد تُحدث حالة كبيرة من التجديد والتغيير السياسي والاجتماعي في روسيا، ومن ثمَّ عليهم التوجه نحو الشعب للقيام بتنقيفه لإحداث الثورة بنجاح.^(١)

إلا أن وبعيدًا عن كونها مصطلحًا خاصًا بالحركات الاجتماعية الريفية التقدمية؛ فقد طرح "شيلز" رؤية مختلفة عن كونها مجرد حركات تبدأ وتنتهي في فترات زمنية محددة، إذ ذهب إلى ضرورة النظر إليها كظاهرة واسعة الانتشار ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأيدولوجيا استياء الشعب في فترة ما ضد النظام المفروض على المجتمع من قبل طبقة حاكمة تحتكر السلطة وأدوات الملكية وأدوات الترقى المجتمعي^(٢)، أما "ليبسيت" فيرى إن الشعبوية ظاهرة تقوم على كراهية الأجانب، ومن ثمَّ يركز على الرابط بين الأشكال المختلفة للشعبوية، والذي يتحدد في القاعدة الاجتماعية المشتركة لأتباع الشعبوية أي "الشعبيين populists"، والذي جسدهم في الطبقات الليبرالية متردية الحال، وذلك بعد قبولهم لمجموعة أيدولوجيات مختلفة تستهدف في المقام الأول الاحتجاج ضد القائمين على السلطة^(٣).

وطوال الفترة اللاحقة على الستينيات حتى التسعينيات وظلت الشعبوية أسيرة للحركات الاجتماعية، والتي اجتاحت أمريكا اللاتينية، والتي ضمت تحالفات حضرية وريفية متعددة الطبقات، تحت قيادات كاريزمية، ومن ثمَّ تحولت ظاهرة الشعبوية من مجرد حركات اجتماعية إلى كونها تنظيمات عامة تُعبر عن رؤى شعبية تجاه مواقف وسياسات محددة^(٤).

وإجمالًا؛ يُمكن القول إن الإسهامات الكلاسيكية النظرية المقدمة لدراسة ظاهرة الشعبوية منذ الخمسينيات حتى التسعينيات قد ركزت على مدخلين أساسيين هما: شكل الرابطة المجتمعية تجاه المواقف السياسية وذلك في فترات زمنية محددة، أي شكل الحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى شكل التنظيمات السياسية غير الرسمية تجاه مواقف بعينها، إلا أن تلك الإسهامات قدمت مجموعة من الخصائص العامة التي تميزت بها تلك الظاهرة عن غيرها ومنها: إنها تُعبر عن حالة عدم الثقة في الساسة والنخب، النزعة المعادية للفكر والأجانب، الديماغوجية، الشعور بالإحباط إزاء البيروقراطية، بالإضافة إلى احتوائها على خطابات الكراهية.

ثانيًا- المداخل المعاصرة لدراسة ظاهرة الشعبوية:

قد أدت موجة الشعبوية التي اجتاحت أوروبا وأمريكا اللاتينية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تزايد النقاشات الأكاديمية حول مفهوم الشعبوية، إذ تزايد استخدام هذا المفهوم عند دراسة سياسات ومواقف قيادات أوروبية ولاتينية عديدة كـ"مارين لوبان، كريستوف بلوتشر، واومبرتو بوسي، وكارلوس منعم"، ويمكن تقسيم المداخل المعاصرة التي ركزت على دراسة هذه الظاهرة -وفقًا للأدبيات- إلى خمسة مداخل أساسية هي: دراسة الشعبوية كأيدولوجيا، أو كمنطق سياسي تتخذه القيادات السياسية والمعارضة، أو خطاب سياسي، أو كاستراتيجية سياسية، أو أسلوب سياسي.

١- الشعبوية كأيدولوجيا:

تبدأ دراسة الشعبوية كأيدولوجيا مما طرحه "Muddu" عام ٢٠٠٤م كتعريف للشعبوية على أنها: "أيدولوجيا رخوة تعتبر المجتمع منقسمًا بشكل نهائي إلى مجموعتين متجانستين ومتخاصمتين هما: الشعب النقي، والنخبة الفاسدة، وتؤكد أن السياسة يجب أن تكون تعبيرًا عن الإرادة العامة للشعب"، ومن خلال صياغة هذا التعريف يمكن القول إن الشعبوية كأيدولوجيا رخوة لا توجد في أي شكل "نقي" لكنها حاضرة دائمًا في أشكال مختلفة مع أيدولوجيات أخرى^(٩).

ولقد فتح هذا التعريف الباب أمام العديد من الباحثين لتطبيقه على حالات معينة، وتجسد ذلك في كتابات كل من "أبتيس ورومنز (٢٠٠٧)، وروفيرو كالتواسر (٢٠١٢)، ورودين وبويلز (٢٠١٠)، ومن خلال التعريف المبسط لـ"موديه"، توصلت الأدبيات الشعبوية إلى وصف موجز وأساسي للمفهوم يُمكن استخدامه لتصنيف من يُمكن وصفهم بأنهم شعبيون من الساسة والأحزاب، وربما يكون مفيدًا بشكل أكبر لتصنيف من يوصف بأنه ليس شعبيًا. وهذا ما جعل المنظرين يقفون عند نقطة توافق بشأن حدود التعريف، وهذا بمثابة إنجازًا علميًا في شأن دراسة الظاهرة، وكان هذا تحركًا مثمرًا مع ظهور بعض التحليلات المهمة فيما بين الأقاليم^(١٠).

ورغم تلك التطورات الإيجابية، هناك عدد من المشكلات المتعلقة بتصنيف الشعبوية كأيدولوجيا رخوة. وتكمن المشكلة الأساسية المرتبطة بهذا المدخل في أن مصطلح أيدولوجيا يستخدم بشكل نسبي في أدبيات الشعبوية، وغالبًا ما ينتهي به الحال إلى أن يكون بمثابة مفهوم يستوعب ضمنيًا مداخل أخرى وبذلك يفقد وضوحه، بالإضافة إلى عقبة أخرى خاصة بميزة الرخاء الذي تبناها "Mudd" فإن الأيدولوجية الرخوة قادرة على استيعاب مفاهيم مختلفة ومتنوعة، كالنسوية على سبيل المثال، لكن على مستوى الشعبوية فلا يوجد أدلة كثيرة على وجود عناصر مؤسسة تشير إلى وجود هدف مشترك أو وحدة بين الشعبويين على مستوى العالم، فلا يمكن مقارنتها بالأيدولوجيا الماركسية أو اللينينية بأي حال. وبرغم ذلك يُعد المدخل الأيدولوجي لدراسة

الشعبوية له وجاهته النظرية كونه يفتح الباب لتصنيف المجتمع والنخب إلى من يدخل في دائرة الشعبوية ومن يخرج عنها.

٢- الشعبوية كخطاب سياسي Political Discourse:

ينطلق هذا المدخل عند دراسة الشعبوية من كونها مجرد "خطاب سياسي يحرض الشعب ضد النخب"، وهنا تُعد الشعبوية نمطاً خاصاً للتعبير السياسي عادة ما يتجلى في الكلام أو النص المكتوب^(١) ويختلف هذا المدخل عن سابقه أنه في حين ينظر أصحاب النظرة الأيديولوجية للشعبوية على أنها تنطلق من التصنيف "إما/ أو"؛ يميل أولئك الذين يعدونها خطاباً إلى النظر إليها على أنها ملكية تدريجية لحالات محددة للتعبير السياسي، ومن ثمَّ يُمكن أن يكون الفاعل السياسي شعبوياً بشكل أكبر أو أقل في أوقات مختلفة تبعاً لكيف ومتى يستخدم الخطاب الشعبوي، في حين أن المرء إما أن يكون أو لا يكون شعبوياً وفقاً لوجهة النظر الأيديولوجية.

ووفقاً لهذا المدخل، يستخدم محلي المحتوى الكلاسيكي أسلوباً في تطوير نظام ترميز نوعي كمحاولة لقياس مستوى الشعبوية في مجموعة معينة من النصوص الخطابية، وتحليل عدد مرات تكرار الكلمات التي تدل على الخطاب الشعبوي، وعلى الرغم من إن المقاربة الخطابية تسير على الطريق الصحيح في فهم وتصنيف القادة الشعبويين؛ إلا أنها تقتصر عدة خصائص: أولها العمومية؛ فالعديد من الدراسات أظهرت نتائج مثيرة للاهتمام، فقد كشفت دراسة "باولز" أن بعض القيادات التي تتم قبولها عمومًا على أنهم شعبويون ربما لم يستخدموا خطاباً شعبوياً على الإطلاق، في حين تبين أن الفاعلين الذين لا ينضمون للقطاع الشعبوي يكثرون من استخدام الخطاب الشعبوي^(٢)، أيضاً الاعتماد على الأسلوب الخطابي وحده قد لا يتيح النظر إلى أي شيء آخر يكون مهماً لجاذبية الشعبوية؛ كالآداء والبعد الشخصي، والجوانب العاطفية وغير ذلك^(٣).

٣- الشعبوية كاستراتيجية سياسية:

يرتكز مدخل الشعبوية كاستراتيجية على بعدين أساسيين، أولهما: على كيفية ممارسة السلطة من خلال الدعم المباشر للشعب، وثانيهما: الخصائص التنظيمية للشعبوية في حالات الاستفتاءات والانتخابات، وفي هذا الشأن ركز "كيت ويلاند" في تعريفه للشعبوية بأنها: "استراتيجية سياسية يسعى من خلالها القائد الشخصي إلى امتلاك سلطة حكومية أو ممارستها على أساس الدعم المباشر -بلا وساطة- وغير المؤسسي من قبل أعداد كبيرة من الأتباع غير المنظمين في الغالب^(٤). وقد ركز آخرون من أنصار هذا المدخل على الخصائص التنظيمية للشعبوية، ودراسة الروابط ذات الصلة بالاستفتاء الشعبي للحركات الشعبوية أو أنماط الحملات الانتخابية^(٥). ولذا، نجد في مدخل الاستراتيجية أن تعريف الشعبوية لا يكون من خلال القيم السياسية للفاعلين السياسيين، أو بالطريقة التي يتواصلون بها، ولكن من خلال علاقتهم التي يفترض أنها مباشرة بأتباعهم.

إلا أن هذا المدخل قد يواجه عدة انتقادات، أولاً: إنه يفتقر المكانة الرفيعة للقيادة الكاريزمية وتستخدم أنماطاً للاتصال المباشر للتنظيم، ومن ثَمَّ فهناك عدد من الحركات الاجتماعية أو أشكال من التنظيمات السياسية التي يُمكن أن تندرج تحت هذا النمط، ومع ذلك لا يوجد أي مبرر للاعتقاد بأنها شعبية، ثانياً: إن ضرورة وجود ضعف في حالات التوجه المؤسسي أو التنظيمي كي تزدهر الشعبية أمر بعيد عن الواقع، إذ ازدهرت شعبية "مارين لوبان" في ظل الانضباط والتنظيم الحزبي في فرنسا.

٤- الشعبية كأسلوب سياسي Political style:

يُعد هذا المدخل أحدث المداخل النظرية المطروحة لتحليل ظاهرة الشعبية، ويزعم أصحاب هذا المدخل أنه أفضل الطرق لفهم الشعبية المعاصرة، والتي ينظر أنصاره على أنها أسلوباً سياسياً تستخدمه مجموعة كبيرة من الفاعلين في جميع أنحاء العالم ومن ثَمَّ يُشدد هذا المدخل على الجوانب الأدائية للشعبوية، وذلك لتداخلها مع نطاق الإعلام الذي أضحى تأثيره في العالم المعاصر، وقبل الدخول في خصائص الشعبية كأسلوب سياسي يتعين علينا أولاً الإشارة إلى المقصود بالأسلوب السياسي، كونه مفهوماً تناولته دراسات الفلسفة السياسية والاجتماع السياسي، ودراسات الخطابة والإعلام.

ويقصد بالأسلوب السياسي هنا "القدرة على تمييز طرق مناشدة الشعب أو النداء البلاغي الموجه للشعب"^(١١)، وبعيداً عن التفاصيل الخاصة بجذور مفهوم الأسلوب السياسي ومرونته إذ يمكنه التوافق مع أي ظاهرة سياسية تفشل في الحصول على موطئ قدم ملفت في أدبيات العلوم السياسية، وتركيزاً أيضاً على خصائص الشعبية كأسلوب سياسي؛ يتضح لنا أنها ظاهرة تعبر عن "طريقة استحضار التيار السائد (الشعب) بطريقة أدائية متميزة وتحريضه ضد النخب تأكيداً على إدراك الأزمة أو الانهيار أو التهديد، مستهدفاً في الوقت نفسه تأجج الموقف"^(١٢).

ويترتب على النظر للشعبوية كأسلوب سياسي خمس نتائج أساسية فيما يتعلق بتحليل الظاهرة مقارنة بالمدخل السابقة، وهي:

أولاً- إن فهم الشعبية كأسلوب سياسي يتيح لنا فهم قدرة الشعبية على الظهور خلال عدد من السياقات، ومن ثَمَّ فهناك قدرة على الانتقال عبر الطيف الأيديولوجي من اليسار واليمين، وكذلك فهم الفاعلين الشعبويين الذين يصعب تصنيفهم بخط فاصل من اليسار واليمين، وهذا ما ترتب عليه الأخذ في الاعتبار في الدراسات المعاصرة التفرقة بين الشعبية اليمينية واليمينية المتشددة واليسارية، واليسارية التقدمية.

ثانيًا - إن مدخل الأسلوب السياسي يبتعد عن النظرة السائدة للشعبوية كونها تصنيف ثنائي كالمداخل الثنائية السابقة، وتتجه نحو تصورها كمفهوم متدرج ومن ثمّ يُمكن للشعبيين تصعيد درجة وحدة السياسات الشعبوية في أوقات وأن تخفف من حدتها في أوقات أخرى.

ثالثًا - في حين تؤكد الدراسات على أن الأيديولوجيات الشعبوية هي عكس الأيديولوجيات التعددية، وأن الخطاب الشعبوي عكس الخطاب التعددي، فيمكن القول إن الأسلوب السياسي الشعبوي هو عكس الأسلوب التكنوقراطي. ومن المقارنة هذه الأساليب نجد أن الأسلوب الشعبوي يركز على مناشدة الشعب وتحريضه ضد النخب، والتأكد على الأزمة والتهديدات القائمة، وإمكانية استغلال الأخلاق السيئة، أما الأسلوب السياسي التكنوقراطي فيركز على مناشدة ذوي الخبرات والمتخصصين والوثوق فيهم، والتأكد على ضرورة الاستقرار والإصلاح والتطوير، والتأكد على ضرورة التمسك بالأخلاق الحميدة^(١٤).

رابعًا - إن مدخل الأسلوب السياسي يعالج النظرة السلبية للمداخل السابقة التي انتقدت بخصوص افتقار ظاهرة الشعبوية للجوهر، أو أنها ظاهرة خاوية - كما تعرض المدخل الأيديولوجي لمفهوم الأيديولوجيا الرخوة - فمدخل الأسلوب السياسي يؤكد على أن الشعبوية ليست سطحية وأن الخصائص الأسلوبية للشعبوية ذات أهمية تحليلية كبيرة وينبغي ألا نقلل من شأنها، فهناك ارتباط وثيق بين الأسلوب والمحتوى، إذ يُمكن للأسلوب أن يُولد المحتوى ويؤثر فيه ويتفاعل معه بطرق معقدة ومتعددة.

خامسًا - إن مدخل الأسلوب السياسي يقدم لنا مفاهيم جديدة يُمكن الاستعانة بها عند محاولة فهم ظاهرة الشعبوية، كالمؤدي Act، الأداء Performance، الجماهير، المجال المسرحي Domain، وذلك ما يسهل فهم عملية استحضار الشعب وكيفية تشكيل التصنيفات الشعبوية^(١٥).

خلاصة القول، إن ظاهرة الشعبوية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من مشهد سريع التغيير للتواصل السياسي بين القائمين على السلطة والشعب، ومن ثمّ يُمكن أن نخلص إلى عدد من النقاط: أولًا: هناك العديد من المتغيرات أدت إلى تغير الطبيعة الكلاسيكية للشعبوية أضحت أهمها متغير الإعلام، الذي حول الشعبوية إلى أسلوب له أهدافه المسبقة. ثانيًا: تحول فهم ظاهرة الشعبوية من ظاهرة إقليمية محددة في مناطق بعينها كأمريكا اللاتينية إلى تشكيل سمات عامة للفاعلين الشعبويين جعلها تنسم بالعالمية، ثالثًا: تقديم إطارًا جديدًا لتصور الشعبوية المعاصرة وأدواتها، والذي يسهل فهم وتحليل الظاهرة وهذا ما يتناسب مع دراسة التأثيرات المختلفة للشعبوية على جودة الديمقراطية، وذلك في المبحث التالي.

المبحث الثاني

العلاقة بين الشعبية وجودة الديمقراطية

في السنوات الأخيرة، ارتبطت أغلب الكتابات الأكاديمية المتخصصة في جودة الديمقراطية برصد وتحليل العقبات والتحديات التي تواجه الديمقراطيات الراسخة لا سيما تصاعد التيارات الشعبية وغيرها من العوامل، وقد ازدهرت الكتابات التي تؤسس لوجود علاقة بين الشعبية وجودة الديمقراطية، والتي انقسمت إلى تيارات تذهب لوجود علاقة سلبية بين الشعبية وجودة الديمقراطية، وأخرى إيجابية بينهما، وفي الوقت نفسه بدأت تزدهر المحاولات التي تسعى لتكوين مؤشرات جديدة تضاهي مؤشرات الحرية والديمقراطية لدى المؤسسات المرموقة كـ"فريدوم هاوس"، و"ايكونميست" كمشروع قياس جودة الديمقراطية التابع لجامعة "زيوريخ" السويسرية، ومشروع "أصناف الديمقراطية" التابع لمعهد V-Dem Institute بالسويد، وتركز هذه القياسات الموضوعية على الخصائص المؤسسية والإجرائية للديمقراطية مع الاهتمام بالبعد النفسي، والسلوكي، والبيئي.

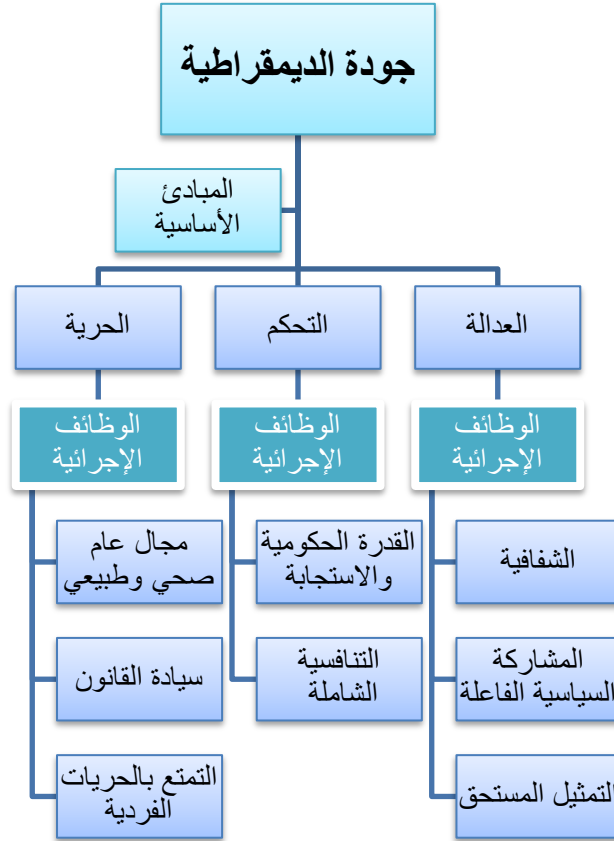
أولاً- أبعاد ومؤشرات جودة الديمقراطية:

يُقصد بجودة الديمقراطية نوعية الممارسات السياسية التي يقوم بها القائمون على السلطة وتنعكس على المواطن، وبدأت العديد من الدراسات الاهتمام بمفهوم جودة الديمقراطية بعد موجة التشكيك التي وُجّهت للقياسات المشهورة للديمقراطية كمؤشر الحرية لدى مؤسسة "فريدوم هاوس"، ومؤشر الديمقراطية لدى مؤسسة "ايكونميست"، ومؤشر 4 polity، وغيرها من القياسات، بالإضافة إلى تصاعد الكتابات التي تشكك في الديمقراطيات الراسخة، والتي تذهب إلى وجود أزمات كبرى قد تعصف بتلك الديمقراطيات في المستقبل. وبالنظر إلى أبعاد جودة الديمقراطية فتحدها الدراسات السابقة في ثلاثة أبعاد هي: الحرية freedom، والتحكم control، والعدالة Equity^(١٦).

وقد اقترح العديد من الباحثين أبعاداً مختلفة لجودة الديمقراطية قد استندت في الأساس على معاني وأبعاد مفهوم الجودة في قطاعي "الصناعة" و"التسويق"، والتي تحدد "المضمون Content، والنتيجة Results، والإجراءات Process"، وفي هذا الشأن استند كلٌّ من "لاري دايموند ومورلينو ٢٠٠٥ على المعاني المختلفة للجودة في تحديد ماهية جودة الديمقراطية، ومن خلال ثمانية أبعاد مختلفة تحدد نوعية الديمقراطية قد شملت: (الأبعاد الإجرائية) والمرتبطة ب سيادة القانون، المشاركة، التنافسية، المساواة الأفقية والرأسية، بالإضافة إلى بعدين موضوعيين يركزان على المساواة واحترام الحريات المدنية والسياسية، أما البعد الثامن فيركز على الاستجابة responsiveness والذي يقوم بربط الأبعاد الإجرائية الخمسة بالأبعاد الموضوعية، ويُقيّم نتائج الحكومة في ضوء توقعات المواطنين^(١٧).

كما ميز "مارك بولمان" ومجموعة من الباحثين بين ثلاثة مبادئ أساسية لجودة الديمقراطية هي: العدالة السياسية، والحرية، التحكم في السلطة السياسية، وتنقسم هذه المبادئ الثلاثة إلى تسع وظائف ديمقراطية ثم إلى مكونات ومكونات فرعية لهذه الوظائف. وبناء عليه، تُقاس جودة الديمقراطية من حيث الدرجة التي تحقق بها الوظائف التسع ومكوناتها والتي تتضمن: الحريات الفردية، سيادة القانون، قوة المجال العام، التنافسية، الشفافية، التمثيل المنضبط، وغيرها^(٨).

الشكل رقم (١) مؤشرات جودة الديمقراطية وفقاً للتقسيم الوظيفي لمارك بولمان



المصدر: <https://democracybarometer.org/data-and-documentation/>

وتعكس مؤشرات جودة الديمقراطية مقارنة بالمؤشرات الكلية للديمقراطية جميع النواحي البيئية والمجتمعية التي قد تغفلها المؤشرات الأخرى، ومن أهم مميزات مؤشرات جودة الديمقراطية أنها تأخذ في الاعتبار رأى المبحوث في أهمية الجوانب نفسها دون الاعتماد كلياً على رأى الخبراء عند إجراء المسوح، إذ يطلب من كل مبحوث أن يذكر على مقياس من ٠ إلى ١٠ مدى أهمية الجانب المذكور بالنسبة للديمقراطية، والذي بدوره يُعد أحد المؤشرات الذاتية لقياس جودة الديمقراطية^(٩)، أما عن مضمون مؤشرات جودة الديمقراطية، فيمكن عرضها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١- الحريات الفردية Individual Liberties:

إن وجود الحريات الفردية وضمانها شرطاً أساسياً لتقرير مصير جودة الديمقراطية، فالحريات الفردية تضمن في المقام الأول حرمة المجال الخاص لا سيما الحق في السلامة الشخصية، وتنظم الأحكام الدستورية والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتطلب الحماية الفعالة والحقيقية عدم وجود تجاوزات من جانب الدولة، مثل: التعذيب، أو غيره من ضروب المعاملة، أو العقوبات القاسية، أو اللإنسانية، أو المهينة^(٢٠). علاوة على ذلك، "لا تكون الدول فعالة في حماية الحقوق إلا بقدر ما يكون المواطنون أنفسهم مستعدين للاعتراف بحقوق الآخرين"^(٢١) (Beetham, 2004, 2:74). ومن ثمّ، فإننا نستخدم معدل جرائم القتل والأعمال السياسية العنيفة كمؤشرات لقياس فعالية الحق في السلامة الجسدية. أما العنصر الثاني في مجموعة الحريات الفردية فيشمل جانباً آخر من الحريات يمتد إلى: الحق في حرية التصرف في الحياة، حرية الدين، وحرية التنقل، وحماية حقوق الملكية بشكل كافٍ^(٢٢).

٢- سيادة القانون Rule of law:

تتطلب الحريات الفردية والحقوق السياسية الحماية وفقاً لسيادة القانون، ويشير مفهوم سيادة القانون إلى الاستقلال والأولوية والضمان المطلق للقانون، وهذا يتطلب سيادة الحقوق والعدالة الرسمية والإجرائية لجميع الأفراد كما قدمها راولز^(٢٣)، ويمتد ذلك إلى: حياد المحاكم، استقلال وحياد وفاعلية الإطار القانوني، ألا يكون النظام القضائي والقانوني عرضة للتلاعب، الاعتماد على الكفاءة المهنية لدعم جودة النظام القانوني، وأن تعتمد الشرعية القضائية على ثقة المواطنين في نظام العدالة، وفي المؤسسات التي تمارس احتكار القوة الشرعية.

٣- المجال العام Public Sphere:

تُعد صحة المجال العام في أي نظام من المؤشرات المهمة على جودة الديمقراطية فالمشاركة مع الآخرين في التعبير عن الآراء، والسعي إلى الإقناع، وحشد الدعم، جوانب مهمة من الحرية^(٢٤). إذ يتم ضمان وجود مجتمع مدني حيوي ومجال عام حيوي من خلال حرية تكوين الجمعيات، وحرية الرأي المضمونان دستورياً، وهذا ما يُطلق عليه "قوة رأس المال الاجتماعي"، ويُنظر إلى رأس المال الاجتماعي الرسمي على أنه علامة على التعبير الحر، ومجموعة التفضيلات التي تعمل بشكل جيد، والتي تحدث من خلال عناصر الاتصال العام الحرة كوسائل الإعلام التقليدية والحديثة، والتي توفر منتدى واسع للخطاب العام وتعمل على تشكيل الرأي من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع^(٢٥).

٤ – المنافسة Competition:

يُقصد بالمنافسة "الأجواء التنافسية التي يتم فيها أي استحقاق انتخابي" وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على تكوين السلطات في النظم السياسية من خلال إجراء انتخابات حرة، ومنظمة، وتنافسية، وهذا ما يُعبّر عنه البعض "بالبعد الرأسي للتحكم Vertical control". ويميز "بارتوليني" بين مستويات التنافسية المختلفة، فضعف التنافسية وقوتها يساوي قدرة التنبؤ على نتائج الاستحقاقات الانتخابية، بمعنى إنه في حالة ضعف التنافسية فقد نجد نتائج الانتخابات محسومة من قبل، والعكس في حالة قوة التنافسية في الاستحقاقات المختلفة^(٣٧)، بالإضافة إلى حجم الدائرة والإمكانية القانونية لإعادة تقسيم الدوائر يُمكن أن يؤثر في المنافسة، وتشير القابلية للتنافس إلى الشروط التي يجب على المتنافسين في الانتخابات الوفاء بها حتى يُسمح لهم بدخول السباق السياسي. وتُقاس الفرصة الفعالة للدخول من خلال العدد الفعال للأحزاب الانتخابية، ونسبة الأحزاب التي تتنافس على المقاعد إلى الأحزاب الفائزة، وبوجود ونجاح الأحزاب الصغيرة أيضًا^(٣٨).

٥ – القيود المتبادلة Mutual constraints:

وتمثل "السيطرة على الحكومة من خلال مؤسسات وسلطات توازيها في القوة والنشاط" وتشمل القيود المتبادلة للسلطات الدستورية، ويعتمد توازن القوى أولاً على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا ما يُطلق عليه "التحكم الأفقي Horizontal control"، فإن المعارضة الفعالة وكذلك الأحكام الدستورية الخاصة بالضوابط المتبادلة من حيث إمكانات الاستبدال أو الحل تضمن السيطرة المتبادلة على السلطتين الأساسيتين في أي نظام^(٣٩)، وبطبيعة الحال، يجب أن تكون هناك ضوابط إضافية إذ تكتمل القيود المتبادلة بالسلطة الثالثة في شكل الولاية الدستورية، أي إمكانية مراجعة دستورية القوانين.

٦ – القدرة الحكومية Governmental capability:

إحدى السمات المهمة للديمقراطية التمثيلية هي سلسلة الاستجابة، إذ تُجمّع تفضيلات المواطنين وتعباً عن طريق الانتخابات وتُترجم إلى مقاعد برلمانية أو تشريعية، من جانب آخر يُعد التنفيذ سريع الاستجابة من أهم المكونات الأساسية التي تحكم على جودة الديمقراطية، إذ يجب أن تكون قرارات السياسة متوافقة مع التفضيلات الأولية، ومع ذلك، فإن التنفيذ سريع الاستجابة يتطلب قدرة حكومية، أي توافر الموارد، وشروط التنفيذ الفعال^(٤٠)؛ كونها تحتاج في بعض الأحيان إلى تنفيذ سياسات لا تحظى بشعبية من أجل تأمين تفضيلات المواطنين على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك فإن الفترات الطويلة من الاستقرار التشريعي والحكومي تُسهل تنفيذاً أكثر استمرارية وأكثر استجابة، في حين يصبح التنفيذ الفعال أكثر صعوبة عندما يواجه معارضة من مجموعات من المواطنين الذين يستخدمون الإضرابات، أو المظاهرات، أو حتى الإجراءات غير المشروعة المناهضة للحكومة

لوقفه. وبالمثل، فإن القدرة الحكومية تضعف إذا تمكنت الجهات الفاعلة غير السياسية، مثل: القوى العسكرية أو الدينية من التأثير في التنفيذ^(٣٠).

٧- الشفافية Transparency:

إن الافتقار إلى الشفافية له آثار سلبية شديدة على جودة الديمقراطية، إذ يؤثر سلبيًا في المساواة، فافتقار الشفافية يحفز الانسياق للمصالح الخاصة؛ فالسرية تعمل على ترسيخ شاغلي المناصب، وتثبيط المشاركة العامة في العمليات الديمقراطية، وتقويض قدرة الصحافة على توفير رقابة فعالة ضد انتهاكات الحكومة، وهذا ينعكس على معدلات الفساد والرشوة. وبهذا فإن وجود تشريع فعال لحرية المعلومات يضمن سهولة الوصول إلى السجلات الرسمية المتعلقة بالعملية السياسية يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحديد نوعية الديمقراطية^(٣١)، وأخيرًا، فإن الاستعداد الملحوظ لأصحاب المناصب للتواصل بشكل علني وتبرير قراراتهم يعكس ثقافة الشفافية العامة للدولة، ومن ثمَّ يزيد من درجات الثقة السياسية.

٨- المشاركة Participation:

في الديمقراطية عالية الجودة، يجب أن يتمتع المواطنون بحقوق مشاركة متساوية: يجب أن يكون لجميع الأشخاص المتأثرين بقرار سياسي الحق في المشاركة في تشكيل هذا القرار. وهذا يعني أن جميع المواطنين في الدولة يجب أن يتمتعوا بحقوق الاقتراع^(٣٢)، علاوة على ذلك، ينبغي استخدام هذه الحقوق بطريقة متساوية^(٣٣)، أي يجب ألا تكون هناك فجوات في المشاركة فيما يتعلق بالموارد أو الخصائص الاجتماعية، ولا يمكن تحقيق الاحترام المتساوي لجميع المصالح من جانب الممثلين السياسيين إلا إذا كانت المشاركة واسعة النطاق ومتساوية قدر الإمكان، فإن الإقبال غير المتناسب من حيث الخصائص الاجتماعية أو الموارد المختلفة قد يعكس الانقسامات الاجتماعية، والتي بدورها يمكن أن تقلل من فعالية الديمقراطية المستجيبة، ويقوض من جودة الديمقراطية، واستنادًا إلى فكرة أن نسبة المشاركة المرتفعة مهمة جدًا للديمقراطية فإن نسبة المشاركة المتساوية مهمة لجودة الديمقراطية، ومن ثمَّ سعت بعض الدول لدعم فكرة المساواة في المشاركة من خلال آليات كالتصويت مقدمًا، أو التسجيل قبل عملية الاقتراع.

٩- التمثيل Representation:

تتطلب الديمقراطيات المستجيبة أن تُمثل جميع تفضيلات المواطنين بشكل مناسب في عملية صنع القرار السياسي، وهذا يعني من ناحية "التمثيل الموضوعي". فإن عدم الاهتمام بعملية التناسب بين الأصوات والمقاعد والتفضيلات يؤدي إلى تغير في نوعية الديمقراطية^(٣٤). أحد الاحتمالات لقياس التمثيل الموضوعي المنخفض هو مقارنة تقييمات اليسار واليمين للمواطنين مع مواقف الأحزاب والأطيف السياسية المختلفة في البرلمان. ومن

ناحية أخرى، تُضمن المساواة في الاعتبار لتفضيلات المواطنين من خلال "التمثيل الوصفي" خاصة ما يتصل بالأقليات، كفرص وصولهم للمناصب السياسية، فالعديد من الديمقراطيات الراسخة مازالت تعاني من إشكاليات خاصة بتمثيل الأقليات العرقية^(٣٥).

ثانيًا: العلاقة الجدلية بين الشعبوية وجودة الديمقراطية:

تصاعدت وجهة النظر التي تذهب إلى أن الشعبوية عدو للديمقراطية، وذلك في النقاشات والكتابات الأكاديمية المعاصرة لا سيما الأوروبية منها، ويتجلى ذلك في القلق المستمر بشأن المرشحين الشعبويين في الانتخابات المختلفة الرئاسية والبرلمانية على مستوى الدولة أو على مستوى الاتحاد الأوروبي عمومًا، لكن في الوقت نفسه هناك اتجاه لا بأس به يذهب إلى رأى مختلف بشأن التأثيرات السلبية، إذ يذهب إلى أن الشعبوية تُعد بمثابة المسار التصحيحي لاعتلالات النظم الديمقراطية المعاصرة، وإنها بمثابة وسيلة لمنح الشعب حق التصويت وإعادته إلى مكانه الصحيح باعتباره الصوت السيادي للديمقراطية.

إلا أن الإجابة على سؤال ماهية التأثير يُعد أمرًا معقدًا بعض الشيء، فلكل اتجاه من الاتجاهين وجاهته النظرية والعملية التي تتجسد في أسلوب تعامل القيادات الشعبوية وغير الشعبوية المختلفة تجاه المواقف السياسية. وإذا ما قسمنا تلك العلاقة إلى اتجاهات لوجدناها تتحدد في مقاربتين رئيسيتين تُحلل العلاقة بين الشعبوية وجودة الديمقراطية: تبدأ بالتأثيرات السلبية، وتتمر بالتأثيرات الإيجابية، وتنتهي بالعلاقة الملتبسة والمحايمة بين كل منهما.

١- التأثير السلبي للشعبوية على جودة الديمقراطية:

تطرح النقاشات الأكاديمية المهمة بجودة الممارسات الديمقراطية موضوعًا شغل حيزًا كبيرًا من الكتابات الأوروبية والأمريكية يركز على التحديات التي تواجه الديمقراطيات الراسخة، فبعضها تهتم بالممارسات الخاصة بالحريات، وأخرى تركز على السلطات وعلاقتها ببعضها، وفي هذا الشأن لا بد من أن نشير إلى الكتابات (ليفيتسكي، لوكان واى، روزانفالون)، وغيرها من الكتابات التي مثلت في مجملها قطاعًا أكاديميًا يحلل ويعالج أمراض الديمقراطيات.

واتصالًا بهذه الكتابات وامتدادًا لها ظهرت مجموعة من الدراسات أولت اهتمامًا بالشعبوية على أنها أكبر التحديات التي تواجه جودة الديمقراطية، والتي قصدت بها الانحراف أو الشذوذ الأكبر الذي لا يحدث إلا كنتيجة لانحلال أو مرض اجتماعي معين^(٣٦)، ومن ثمّ فهي بمثابة عاملًا خارجيًا خطيرًا يجب النظر إليه بحذر وقلق، أما عن قنوات انتقال الأثر السلبي للشعبوية على جودة الديمقراطية فيمكن الإشارة إلى مدى ما يمثله وصول القيادات والتنفيذيين الشعبويين من أهمية وخطورة في إدارة الشؤون السياسية^(٣٧)، ومن ثمّ فهناك احتمالات

لتصاعد التوترات الخاصة بإشكاليات موجودة في أساس الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، لا سيما الانقسام بين ركيزتها الديمقراطية؛ التي تؤكد على المشاركة والأغلبية وسيادة الشعب من ناحية، وركيزتها الليبرالية الدستورية التي تؤكد حق الفرد وسيادة القانون من ناحية أخرى^(٣٨).

من جهة أخرى ركزت العديد من الدراسات على التأثيرات السلبية لتصاعد التيارات الشعبوية اليمينية وذلك على جودة الديمقراطية، والتي ركزت أغلب حججها على أن وصول التيارات الشعبوية للحكم في الأغلب ما يقدم بديلاً سياسياً يحتفظ باستمرارية الانتخابات بالطريقة المتعارف عليها لدى النظم الديمقراطية، ومع ذلك يتعارض مع المبادئ والمؤسسات الليبرالية التي تدعم جودة الديمقراطية^(٣٩)، وأن سياسة التيارات الشعبوية اليمينية تتعلق بالعداء الاجتماعي والصراع المستمر؛ وبناء على هذا الرأي تُصبح كل من سيادة القانون وحماية حقوق الأقليات أموراً غير جوهرية. كذلك رصدت العديد من المؤسسات المحاولات المتكررة للتيارات الشعبوية اليمينية التي تستهدف التهرب من المساءلة القانونية، وإعلان استقلالهم عن السلطة القضائية، والتشكيك في نزاهة عملية الانتخابات والتصويت، التي تأتي على غير طيفيهم السياسي.

وبناء على ما سبق يُمكن القول إن ظلت النظرة السلبية للشعبوية هي السائدة في أوروبا بشكل خاص، حيث رُبِطت الأعمال التي تتناول الشعبوية باليمين المتطرف، وهذا بالتحديد ما فتح باب النقاش حول إمكانية رصد تأثيرات إيجابية للشعبوية على جودة الديمقراطية.

٢ - التأثير الإيجابي للشعبوية على جودة الديمقراطية:

على الرغم من اتساع النقاش حول التأثير السلبي للشعبوية في جودة الديمقراطية -كما سبق وأشرنا- إلا أن شمة اتجاه مغاير يذهب إلى أن الشعبوية تُعد في أوقات كثيرة قوة إيجابية للديمقراطية وعنصراً أساسياً من عناصرها. وهذا الاتجاه يعتمد على عدة مداخل تبدأ من "قوة الشعب" وسيادته. ومن بين أهم هذه المداخل تلك التي قدمها كل من "لاكلو وموف" عن الديمقراطية الراديكالية والتي وفقاً لطحهما دائماً ما تكون شعبوية، وهذا يُقصد به أن البناء الشعبي شرط لا غنى عنه لأداء وجودة الديمقراطية^(٤٠)، وينضم آخرون إلى الاتجاه نفسه، لاعتبارهم الشعبوية لديها القدرة على المساعدة في تحسين دولة الرفاة العام، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، مع التحفظ بشأن اليمينية منها^(٤١)، من جهة أخرى يتحفظ بعض الباحثين بشأن مفاهيم الزبونية والفساد، والانقضاء على الأقليات.

كما يُمكن للشعبوية أن توفر بديلاً جذاباً ومفهوماً للأساليب السياسية النخبوية والتكنوقراطية التي تميز المشهد السياسي المعاصر، إذ تتميز بتقديم أسلوب سياسي يميل للبساطة مما يجذب عموم الناس^(٤٢)، بالإضافة إلى أن الشعبوية لديها القدرة على دمج الهويات المستبعدة، ومن ثمَّ تحويل تلك الهويات ومواقع الخلاف

المرتبطة بها إلى فاعلين ومواقع سياسية شرعية، وهذا يعني تقديم مفهوم شامل للشعب. كما يذهب البعض إلى أن الشعبوية يمكنها -بشكل فعال- أن تكشف عن الخلل الوظيفي للأنظمة الديمقراطية، وذلك من خلال الكشف عن فساد وتواطؤ النخب كما حدث في الاتحاد الأوروبي عندما قاد الفاعلون الشعبويون حملة ضد المشاريع النخبوية الأوروبية^(٤٣).

ولقد انعكست تلك المقاربات الإيجابية للشعبوية لجودة الديمقراطية على دعم المشاركة السياسية النوعية التي تهدف إلى تدعيم فكرة تصويت الفئات، لا سيما المهمشة أو دون الحماية السياسية لحزب ما أو حركة معينة، وهذا ما تُرجم في زيادة نسب المشاركة السياسية في أغلب الاستحقاقات الانتخابية التي مرت بها دول أوروبا في العقد الأخير، إلا أن التيار الشعبوي اليميني كان له أسلوب مختلف، إذ قصد استخدام الميزة النسبية للحشد الشعبوي في توجه ذلك لخدمة قضاياه وسياساته، وعلى الرغم من ذلك فإن نحو ٢٨,٩٪ من الناخبين اتجهت لتأييد الأحزاب الشعبوية اليمينية في الانتخابات الأخيرة لأكثر ست دول أوروبية حتى عام ٢٠٢٠، إذ شهدت أوروبا موجة يمينية شعبوية بانتخاب حكومات يمينية متشددة في بولندا، والمجر، والنمسا، وإيطاليا، وألمانيا، ذلك في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي^(٤٤).

وبرغم تغير حالات الصعود والهبوط للأحزاب الشعبوية في دول أوروبا إلا أن تزايدت نسب المشاركة السياسية بشكل عام، فعلى سبيل المثال لا الحصر حصل "حزب البديل من أجل ألمانيا" على ٨٣ مقعدًا في عام ٢٠٢١م بالانتخابات التشريعية مقارنة بـ ٩٤ مقعدًا في عام ٢٠١٧م، إلا أن نسب المشاركة في ٢٠٢١م ارتفعت بشكل ملحوظ وذلك بفضل التحالفين السياسيين "الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني" ومثل فيه التيار الشعبوي اليساري نسبة كبيرة، بالإضافة إلى تحالف "الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني" ومثل فيه التيار الشعبوي اليميني نسب الأغلبية من التحالف، وذلك دون النظر إلى نسب التيار الشعبوي اليميني في تحالف "الاتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا"، وهذا حال أغلب الدول الأوروبية، ومن ثمَّ يُمكن القول إن نسب المشاركة السياسية تغيرت للأفضل في العديد من دول أوروبا في السنوات القليلة الماضية.

جدير بالذكر أن أصحاب الاتجاه المغاير يدَّعون أن هذه التأثيرات الإيجابية جميعها لم يأت إلا في إطار نقد الليبرالية، وهذا ما أوضحتها الهيئات فوق الوطنية كالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي قوضت وتجاهلت الشعب في العديد من المواقف، ومن ثمَّ جاءت نجاحات الشعبوية المتتالية، كذلك يمكن القول إن التأثيرات الإيجابية المحتملة والمشار إليها يُمكن أن تكون أثيرة حالات محددة حقق فيها أسلوب الحكم الشعبوي نجاحًا مقارنة بحالات أخرى^(٤٥).

وإجمالاً يمكن القول إن على الرغم من ازدهار الكتابات التي حاولت أن تؤسس لعلاقة بين الشعبوية وجودة الديمقراطية إلا أن هناك عددًا ضئيلاً من الدراسات تؤكد العلاقة السلبية بين الشعبوية وجودة الديمقراطية، وأن هناك تياراً عريضاً يؤكد التأثيرات السلبية للشعبوية اليمينية في جودة الديمقراطية، فالشفافية، والمشاركة الفاعلة، والتمثيل المستحق، والتنافسية الشاملة، وصحة المجال العام، وسيادة القانون، واستجابة الحكومة، جميعها أبعاد تتأثر بصعود التيارات الشعبوية اليمينية، التي تعتمد على تقديم بدائل للديمقراطية الليبرالية وفي الوقت نفسه تخدم مصالح خاصة لتيارات سياسية تُبنى على منطق العداء الاجتماعي، والصراع المستمر، والتهرب من المسالة القانونية لا سيما في قضايا تخص غير المواطنين، وفي هذا الإطار يُمكن أن نتطرق في المبحث الثالث إلى ديناميات الحركة وأساليب الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا وتأثيرها في جودة الديمقراطية.

المبحث الثالث

الشعبوية اليمينية وجودة الديمقراطية في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

كما أشرنا سابقاً إلى أن قطاعاً عريضاً من الباحثين عند تناولهم التأثيرات السلبية للشعبوية في جودة الديمقراطية قد ركزوا على اليمينية منها وليس اليسارية التقدمية، ومن ثمَّ أصبح من الطبيعي أن يرصد بعض الباحثين لمجموعة من الخصائص التي تميز الشعبوية اليمينية التي اقترنت بسياسات غريبة –إن صح التعبير– كان أساسها قيادات بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، وبناء على ذلك يُمكن تحديد الخصائص العامة، وكذلك أهم المؤشرات الدالة على التأثيرات السلبية لتصاعد التيارات اليمينية الشعبوية في عدة نواحي كالمشاركة الفاعلة، والشفافية، والاستجابة وغيرها في دول أوروبا والولايات المتحدة، وهذا ما سنركز عليه في هذا المبحث.

أولاً- الخصائص العامة للشعبوية اليمينية في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية:

يُقصد بالخصائص العامة؛ أهم ما يميز التيارات الشعبوية اليمينية في دول أوروبا والولايات المتحدة، والتي بدأت تتشكل وتكون شكلاً شبه نمطي، ولا يُمكن بأي حال رصد هذه الخصائص في كل دول أوروبا، إلا أننا في هذا المقام نركز على المؤشرات الصادرة لكل سمة من هذه السمات مثل: الاعتماد على أسلوب الإقصاء والتهديد، والارتقاء بالفشل إلى مستوى الأزمة، وضرورة وجود عدو يتمثل غالباً في النخب الليبرالية، وتصوير الشعب على أنه ضد المسؤولين، واستخدام وسائل الإعلام للترويج للأداء الشعبي، وتقديم حلول بسيطة وقيادة قوية.

١- الاعتماد على أسلوب الإقصاء والتهديد:

تعتمد التيارات الشعبوية اليمينية على الاستحضار الشعبي للشعب النقي، والذي يقابله فصيل يخرج عن إطاره، فالشعبوية اليمينية لا تشير إلى جميع الأشخاص في مجتمع سياسي معين، ولكنها تعمل بشكل متزامن على الارتقاء بجزء من المجتمع إلى مكانة تجسيد أو تمثيل المجتمع ككل، إذ تستبعد الشعبوية اليمينية هويات معينة من الشعب، باعتبارها غير شرعية وأنها ليست جزءًا من المجتمع. وهكذا، فعلى الرغم من أن الاستحضار الشعبي للشعب يُمكن أن يفسح المجال أحيانًا لذوات ديمقراطية جديدة، فإن هذه الشمولية تأتي دائمًا على حساب إقصاء الآخر، وأحيانًا يكون الإقصاء قاسيًا وعنيفًا^(٤٦).

فعلى سبيل المثال اعتمد خطاب "الجبهة الوطنية" في فرنسا منذ عام ١٩٨٦م على ضرورة محاربة الشياطين من الوافدين غير الأوروبيين، وهذا ما يجسده مبدأ "معاداة السامية"، وأخيرًا جُدد الخطاب السياسي للجبهة بقيادة اليمينية "مارين لوبان" ليكون أقل تطرفًا، ومن ثمَّ حصلت على دعم كبير من وسائل الإعلام، بعد إعلانها رفض مبدأ "معاداة السامية" الذي تبنته الجبهة لفترة ليست بقصيرة^(٤٧)، كذلك استراتيجية الحزب المبنية على استبعاد التعاون مع قوى سياسية مغايرة عن أيديولوجياته، ومن ثمَّ بدأ أكبر الأحزاب الشعبوية اليمينية في فرنسا تغيير الأسلوب الشعبي نظرًا لما لمسّه من خطورة في استمرار سياسة الاستبعاد والتهديد.

وعلى المنوال نفسه، ركز حزب "البديل من أجل ألمانيا" على إقصاء المهاجرين إلى ألمانيا بشكل كامل، إذ استغل الغضب الشعبي المتزايد عقب إعلان "أنجيلا ميركل" قبول مليون لاجئ في عام ٢٠١٥م، وهذا ما أثر على نتيجة الانتخابات وأصبح ثالث أكبر حزب في البرلمان الألماني بنحو ٩٤ مقعدًا عام ٢٠١٧م^(٤٨)، كما ركز "الحزب القومي الاشتراكي العمالي" الألماني في برامجه على معاداة اليسارية والديمقراطية والسامية، ومن ثمَّ أطلق عليه مجازًا "حزب النازيون الجدد"، وعلى مستوى دول أوروبا الوسطى والشرقية فقد تجرع المسلمون سموم الشعبويين اليمينيين، إذ ظلت فئات مثل: "العجر" و"الأتراك" و"الروما" هدفًا أساسيًا لهجمات التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة؛ ولعل الحوادث المرصودة في المجر أكبر الدلالات، فبعد فوز حزب فيديسز Fidesz القومي الذي يرأسه رئيس الوزراء "فيكتور أوربان"، بدأت تخرج المجر عن تقاليد الديمقراطية المتعارف عليها في أوروبا، مما أدى إلى تضاعف مذكرات التحذير التي أصدرها الاتحاد الأوروبي، والتي دعت فيها بودابست إلى احترام القيم الأساسية للقارة لا سيما التي تخص مفاهيم العداء والإقصاء.

ومن الوسط إلى أقصى اليسار بالتحديد في السويد، عقب فوز الكتلة المكونة من اليمين المتطرف واليمين المحافظ الليبرالي في الانتخابات عام ٢٠٢٢م، والتي حصلت على ١٧٦ مقعدًا؛ بدأت تتصاعد الحركات اليمينية المتطرفة التي تعتمد على الأيديولوجيات داخل بيئة القوة البيضاء: كالفاشية والاشتراكية القومية، ومعاداة

السامية، وجميعها تعتمد في المقام الأول على معاداة الأجناس الأخرى والمسلمين كحركة المقاومة الشمالية، وحركة قوة الشمال، ويمين الشمال البديل، وحزب البديل للسويد، وجميعها تعرضت للفئات المختلفة بالعنف والترهيب والتمييز، وبدأت الحكومة السويدية -عقب تمكين التيارات اليمينية سياسياً- في معاملة تلك الفئات على أنهم أعداء يجب إقصاؤهم أو القضاء عليهم أكثر مما يُعاملون على أنهم معارضون سياسيون شرعيون^(٤٩). أما في الولايات المتحدة؛ فقد برهنت حركة "أولاد فخورون" على تصاعد الحوادث الإرهابية ضد الفئات المختلفة لا سيما ضد المسلمين وأنصار الديمقراطية الليبرالية، وهي حركة بدأت تتصاعد عقب فوز "دونالد ترامب" عام ٢٠١٦م في الانتخابات الرئاسية، وسنشير إليها بالتفصيل في مواضع أخرى من البحث.

٢- ضرورة وجود عدو يتجسد في النخب الليبرالية:

ويُعد من أهم خصائص الشعبوية اليمينية بناء عدو وتجسيده في كيان وجودي -حتى وإن كان كياناً طيفياً- من شأن القضاء عليه أن يؤدي إلى إعادة التوازن والعدالة، وفي هذه العملية، تتجاهل الشعبوية العدو "الحقيقي"، ومن ثمّ لم تكن الأسباب المتعلقة بمشاكل الشعب في أي وقت من الأوقات قضايا معقدة كوحشية الرأسمالية، والعولمة، والاختلال الهيكلي، والتمييز على أساس الجنس، والفقر، وما إلى ذلك، وبدلاً من ذلك فإن النخبة هي التي تقود دفة كل ما يشكل تهديداً، أو كل ما يحمل شراً وضرراً، وهي التي تذهب بالوظائف وتبدد أموال الرعاية الاجتماعية وتتسبب في الأزمات، وما إلى ذلك^(٥٠).

فعلى سبيل المثال، يحاول دائماً قادة "حزب البديل من أجل ألمانيا" خلق صورة سلبية للنخب السياسية التقليدية كجزء رئيس من استراتيجيتهم الانتخابية وخطابهم الجماهيري، وذلك من خلال تعريفهم بأنهم فاسدون ويفتقرون إلى الاستجابة لمطالب المواطنين، كما يصيغ حزب الجبهة الوطنية في فرنسا رسالته السياسية بمعاني "مقدسة" حيث يصور المشهد السياسي الفرنسي الحالي باعتباره معركة بين الخير والشر، وأن يحارب من أجل فرنسا ومن أجل الشعب الفرنسي^(٥١). أما في الولايات المتحدة، فيمكن القول إن منذ صعود "ترامب" للحكم زادت حدة الخطاب السياسي المرتكز على عداة الديمقراطيين وسياساتهم، وقد ظهر ذلك في أغلب خطابات "ترامب"، وبهذه الطريقة، فإن الشعبوية اليمينية دائماً ما تكون سياسة رد فعل سلبية، كأنها ترفع يديها في سخط وتوجه اللوم إلى شخص العدو، ومضمون الرسالة الأساسية هنا هو أنه لا بد من وجود شخص ما كبش فداء يتحمل مسؤولية الفوضى.

٣- إنكار التجربة الحالية للحادثة:

تميل الشعبوية اليمينية إلى أنكار الاختلاف أو الانقسام داخل أوساط الشعب؛ وبذلك يكون تدفقات رأس المال العالمي، والهجرة، والهيئات والهويات العابرة للحدود والأوطان، شاهداً على اكتساب المجتمعات السياسية مزيداً التقسيم بدلاً من التنوع، ومزيداً من التعقيد بدلاً من التمايز، ويعني ذلك إنكار التنوع وإنكار تجربة الحادثة المعاصرة. وتتجلى نظرة الحنين إلى المجتمع الموحد فيما مضى في أمثلة مختلفة للشعبوية المعاصرة، حيث ينظر إلى المهاجرين أو النخبة على أنهم يُضعفون ويهددون نمط حياة الشعب ووجوده، ذلك الشعب الذي قيل عنه أنه كان موحدًا في الماضي، ويتجلى ذلك بنسب مختلفة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد نرصدها بشكل واضح في دول أوروبا لا سيما فرنسا وألمانيا، بينما تتخفّض في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر للعلاقة بين العولمة أو الحادثة والشعبوية اليمينية؛ نجد أن خطاب المتشددین اليمينيين ليس المحرك ضد العولمة والحادثة، إنما هو استجابة انتهازية لطلب شعبي ضدهما كان سببه مجموعة من الأزمات الحادة المتتالية.

٤- الميل إلى الاعتماد على قائد واحد ذو شخصية كاريزمية:

إن الشعبوية تميل إلى الاعتماد على قائد واحد لاستحضار الشعب وتمثيله وتجسيد آماله ورغباته وصوته والشعب، وفي هذا الصدد، لا يخرج القائد بمحض الصدفة وينتظر من يمثله، بل يتشكل من خلال أداء الفاعلين الشعبويين، ومن هذا المنطلق يصبح الشعب والقائد مرتبطين معاً بشكل رمزي، ومن ثمَّ يصبح القائد الشعبوي الإرادة السياسية للشعب أو التعبير الصادق عما يريده الشعب^(٥٦).

ويمكن أن تؤدي الشخصية على هذا النحو إلى نتيجتين أو بالأحرى إشكاليتين: أولاً، الانقسام الشديد للفضاء السياسي واحتكار السلطة المهديد لجودة الديمقراطية من قبل القائد. ففي الحالة الأولى: ينقسم المجتمع السياسي على طريقة الأصدقاء والأعداء، أي بين أولئك الذين يدعمون القائد (الشعب) وأولئك الذين لا يدعمونه، وهذا ما تجلّى في حالة الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عهد "ترامب" وظهر جلياً عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بعد تصاعد أعمال العنف لمناصريه واقتحامهم مؤسسات الدولة، أو كما جاء في إيطاليا عندما انقسم الشعب بين مؤيد ومعارض لسياسات "برلسكوني"، وأسفر ذلك أيضاً عن أعمال عنف وشغب بين الظهريين. أما الإشكالية الثانية فتتحدد في احتكار السلطة الذي يهدد جودة الممارسات الديمقراطية، كما ظهر في "المجر" في عهد "فيكتور أوربان"، فقد أثر شخصية القائد في إرادة الشعب، وأصبحت الإرادة المجرية تتلخص في إرادة مناصري "أوربان" دون غيره، وهذا ما عبر عنه "بنيامين موفيت" بالعصمة الظاهرية للقائد^(٥٧).

ثانيًا- تداعيات صعود الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثلت الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة في توجهات سياسية متعددة، من بينها الحركة المحافظة التقليدية، والحركة الشعبوية الجديدة، والتي ازدادت شعبيتها منذ صعود "ترامب" للحكم، ويغلب على الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة تبنيها مجموعة من القضايا الرئيسية كالوظائف، والرواتب، والتجارة الدولية، ويتبنون مواقف حمائية تجاه الصناعات المحلية، وتجلت الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة في سياسات القائمين على السلطة منذ تولى ترامب ومساعدته، بالإضافة إلى تأسيس مجموعة من الحركات السياسية المتطرفة والتي نشطت في نهاية حكم ترامب، كحركة "أمريكا أولاً"، و"ProudBoys" و"Oath Keepers" و"جماعات النازيين الجدد"، و"الكوكلوكس كلان" و"اليمين البديل".

ويلاحظ أن الشعبوية اليمينية في الولايات المتحدة لها تأثير كبير في المشهد السياسي والاجتماعي، حيث تشكل قوة دافعة خلف بعض السياسات والتغييرات التي تشمل تشديد الهجرة وإعادة التفكير في العلاقات الدولية وسياسات التجارة. ومع ذلك، تُثير هذه الحركة أيضًا الكثير من الجدل والانقسام في الدولة، حيث ينظر إليها بتحفظ كونها تُعد تهديدًا لجودة الديمقراطية والتعددية الثقافي، ومن أهم تداعياتها السياسية في الولايات المتحدة ما يلي:

أ- الالتفاف حول مبدأ المساواة:

يشير الكاتب "مالكوم نانسن" إن مجيء "ترامب" للحكم في الولايات المتحدة فتح الباب على محور الأنظمة الاستبدادية في النظم الديمقراطية، إذ يذهب إلى أن "ترامب" عامل ٦٠٪ من المواطنين كتابعين دون أن ينصاع لمبادئ الجمهورية الدستورية؛ فقد شهدت البلاد من جراء سلوكه الشبيه بالديكتاتور سقطات سياسية واحدة تلو الأخرى طوال السنوات الأربع التي قضاها في الحكم، وعلى الرغم من استمرار السياسات غير المتعارف عليها في الولايات المتحدة؛ إلا أن لم تتجرأ وسائل الإعلام الإخبارية أو الحزب الجمهوري نفسه على التصدي له، فإذا كان القائد يمثل إرادة القطاع الكبير من الشعب والذي ينادي ببعض السياسات المنطقة -كغلق الحدود، والدعم المالي، وتعديل الهيكل الضريبي- فيؤدي ذلك إلى مزيد من قوة القائد ويمنحه مزيدًا من السلطة، وهذا ما يثير القلق بشأن إساءة استخدام السلطة من خلال الاستفادة بمنطق العصمة الظاهرية للقائد، وهذا ما حدث مع "ترامب" وأنصاره في الولايات المتحدة^(٥٤).

ب- انزلاق المجتمع نحو السياسات العنصرية:

كشفت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠ عن حجم السخط العام على "ترامب"؛ فقد اعتقد ٤٠٪ من الناخبين الأمريكيين أنهم يجب أن يمنحوا شخصية بصفات غير مألوفة متعصبة عنصريًا ومحباً لتفوق البيض،

أربع سنوات أخرى للوفاء بوعوده التي تتلخص في جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، لا سيما أنهم أحبوا مواقفه البغيضة وسلوكه غير المستقر. وقد بلغ عددهم سبعة ملايين ناخب في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٦؛ فقد أيدوا مواقفه المسيئة للمهاجرين؛ حيث أمر حرس الحدود علانية بحبس الأطفال وعزلهم، كما عمل مع أسوأ أعداء البلاد على عكس الحلفاء التقليديين المحددين في القيادات الروسية، وتسبب في مقتل ٤٠٠ ألف مواطن أمريكي بسبب عدم كفاءته وتقايسه عن العمل في أثناء جائحة كوفيد-١٩^(٥٥).

وقد انعكس ذلك على جانب مهم من الجوانب المجتمعية وهو "التسامح السياسي" والذي يُعبرُ بصدق عن مبدأ الاستحقاق الديمقراطي والقبول العام، إلا أن قد استخدم "ترامب" وأنصاره أسلحتهم لمنع فوز "بايدن" بالرئاسة، وعلى الرغم من مواجهة شرطة الكابيتول لهم، خاصة في ضوء جهودهم للاستيلاء على مبنى الكابيتول، قد استهدفوا أعضاء الكونغرس، ولم تكن الانتخابات الرئاسية نهاية حقبة "ترامب"، بل كانت بداية لشيء لم تشهده الولايات المتحدة منذ ما يقرب من ١٦٠ عامًا، وهو "التمرد المثير للفتنة"، وكما شهد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي "كريستوفر راي"، بأن ٦ يناير "لم يكن حدثًا منفردًا"، بل مثل نقطة انطلاق لحركة من العنصريين والنازيين الجدد والميليشيات التي اندمجت في صيف عام ٢٠٢٠ تحت مظلة تمرد ترامب في الولايات المتحدة (TITUS)، التي تمثل الأساس لتمرد طويل الأمد قد يتأجج في الانتخابات القادمة.

ج- الاستمرار في حالة الفوضى والأزمات منذ عام ٢٠٢٠:

يمكن القول إن الولايات المتحدة عاشت منذ عام ٢٠٢٠م حالة من عدم الاستقرار المعهود في الفترات التي تلحق بالانتخابات الرئاسية، فمنذ إعلان نتائج الانتخابات التي مُني "ترامب" فيها بهزيمة، وقد تمثل هدفه الرئيس هو وأنصاره من التمرد في جعل الحكومة الأمريكية الحالية تبدو عاجزة وغير قادرة على حماية مواطنيها، ومن ثمَّ سارع متمردو "ترامب" إلى انتقاد أعمال الحكومة الشرعية من خلال الاحتجاج والوجود في الشوارع لتمزيق نسيج الاستقرار الوطني، وخارج أسوار السلطة وتحت الطاولة قد شجعوا الإرهابيين والميليشيات المسلحة، كما حاولوا الوصول إلى السلطة في المناطق التي لم تعد الحكومة قادرة على السيطرة عليها.

وقد حدد "مالكوم نانسن" في كتابه "المؤامرة لتدمير الديمقراطية: كيف يعمل بوتين وجواسيسه على تقويض أمريكا وتفكيك الغرب" أن ترامب يعتمد في استراتيجية تمرده على أربع مراحل، أولها: إنكار الواقع بمعنى إنكار فوز "بايدن" في انتخابات عام ٢٠٢٠، وثانيها: مهاجمة الديمقراطية الأمريكية مباشرة بهدف تزوير النظام الانتخابي المستقبلي بطريقة لا يُمكن أن تحدث مرة أخرى نتيجة المشاركة الحرة والعادلة للمواطنين الأمريكيين، وثالثها: الانتقام لانتخابات ٢٠٢٠ من خلال الإضرار بمصداقية إدارة "بايدن" والعودة إلى السلطة من خلال الفوز في انتخابات التجديد النصفى في عام ٢٠٢٢، ورابعها: خلق الخوف والفوضى لتمديد حكم "ترامب"

بوسائل خارجة عن القانون وغير دستورية إذا لزم الأمر، وهذا يشمل التهديد بالتمرد المسلح وصولاً إلى إعادة تنصيبه في أقرب استحقاق انتخابي^(٥٦).

الخاتمة

انتهينا في هذه الدراسة إلى تحديد أهم المداخل النظرية التي طرحها المنظرون بشأن مفهوم الشعبوية، والتي ظلت مفهوماً مثيراً للجدل والخلاف طوال تاريخها ومنذ بداياتها في وسط وغرب الولايات المتحدة، فقد اجتازت رحلات مفاهيمية واسعة النطاق وجرى تطبيق مفهومها على مجموعة من الظواهر السياسية، ومع ذلك وبرغم التقدم المفاهيمي الملفت في الأدبيات الشعبوية والتي تناولتها كالأيديولوجية، أو خطاباً سياسياً، أو استراتيجية، أو أسلوباً سياسياً، نجد أن هناك عواقب عند اختيار تصنيفاتها وأن المنظور الذي يعتمد عليه الباحث قد يضعه في مآلات مختلفة من الدراسة، وبكل الأحوال فسرت مفاهيم الشعبوية العديد من الظواهر السياسية المعاصرة كانقسام المجتمع إلى شعباً نقياً ودخيل، وكذلك القبول الشعبي لقيادات غير كفاء.

من جهة أخرى حاول الباحث رصد أهم الاجتهادات التنظيرية التي ربطت بين مظاهر الشعبوية وجودة الديمقراطية، وقد جاءت في مقاربتين أساسيتين: تيارات تذهب لوجود علاقة سلبية بين الشعبوية وجودة الديمقراطية، وأخرى إيجابية بينهما، وفي الوقت نفسه بدأت تزدهر المحاولات التي تسعى لتكوين مؤشرات جديدة تضاهي مؤشرات الحرية والديمقراطية لدى المؤسسات المشهورة ك"فريديوم هاوس"، وإيكونوميست" كمشروع قياس جودة الديمقراطية التابع لجامعة "زيوريخ" السويسرية، ومشروع "أصناف الديمقراطية" التابع لمعهد V-Dem Institute بالسويد، وتركز هذه القياسات الموضوعية على الخصائص المؤسسية والإجرائية للديمقراطية مع الاهتمام بالبعد النفسي والسلوكي، والبيئي.

كما تطرق البحث لتناول الظاهرة في مجموعة من الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف إعطاء فكرة عامة عن التغير في جودة الديمقراطية بها وليس دراساتها بشكل مفصل، والذي من الممكن أن يكون محل دراسة أخرى، إذ ظهرت مجموعة من السمات المشتركة للشعبوية اليمينية في تلك الدول كان أهمها: الاعتماد على أسلوب الإقصاء والتهديد، وضرورة وجود عدو يتجسد في النخب الليبرالية، الميل إلى الاعتماد على قائد واحد ذو شخصية كاريزمية، وإنكار التجربة الحالية للحدثة.

وقد خُصّ البحث إلى مجموعة نتائج أهمها:

- ١- على الرغم من وجود بعض الاتساق في الخصائص المنسوبة للشعبوية لكل مدخل من المداخل الرئيسة إلا أن اختيار المنظور نفسه يُدخلنا في إطار تنظيري مختلف قد يفسر الظواهر المرتبطة بالشعبوية بتفسيرات متباينة.
- ٢- هناك العديد من المتغيرات أدت إلى تغير الطبيعة الكلاسيكية للشعبوية أضحت أهمها متغير الإعلام، الذي حول الشعبوية إلى أسلوب له أهدافه المسبقة.
- ٣- تحول فهم ظاهرة الشعبوية من ظاهرة إقليمية محددة في مناطق بعينها كأمريكا اللاتينية إلى تشكيل سمات عامة للفاعلين الشعبويين جعلها تنتم بالعالمية.
- ٤- إن مدخل الأسلوب السياسي يبتعد عن النظرة السائدة للشعبوية على أنها تصنيف ثنائي كالمداخل الثنائية السابقة، وتتجه نحو تصويرها كمفهوم متدرج، ومن ثَمَّ يُمكن للشعبيين تصعيد درجة وحدة السياسات الشعبوية في أوقات وأن تخفف من حدتها في أوقات أخرى.
- ٥- هناك تيار عريض يؤكد التأثيرات السلبية للشعبوية اليمينية على جودة الديمقراطية، فالشفافية، والمشاركة الفاعلة، والتمثيل المستحق، والتنافسية الشاملة، وصحة المجال العام، وسيادة القانون، واستجابة الحكومة جميعها أبعاد تتأثر بصعود التيارات الشعبوية اليمينية، التي تعتمد على تقديم بدائل للديمقراطية الليبرالية، وفي الوقت نفسه تخدم مصالح خاصة لتيارات سياسية تبنى على منطق العدا الاجتماعي، والصراع المستمر، والتهرب من المساءلة القانونية لا سيما في قضايا تخص غير المواطنين.
- ٦- إن هناك مجموعة من السمات المشتركة للشعبوية اليمينية في مجموعة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة كان أهمها: الاعتماد على أسلوب الإقصاء والتهديد، وضرورة وجود عدو يتجسد في النخب الليبرالية وهذا ما دلت عليه سياسات "ترامب" و"أوربان" وغيرهم.
- ٧- إن مستقبل التيارات الشعبوية اليمينية مرهون مجموعة من النواحي التنظيمية، والتي يأتي على رأسها العمل ككتلة واحدة في دول أوروبا وتمثيله في البرلمان الأوروبي، ومرهوناً كذلك بنتائج الانتخابات القادمة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، إذ هناك مخاوف أوروبية من عودة "ترامب" إلى السلطة، واستفادة "بوتين" من عودة "ترامب" إلى البيت الأبيض، احتمالية عودة الأحزاب المتطرفة إلى الحكم في إسبانيا، وبولندا، وألمانيا، لا سيما أن فرص فوز حزب "البديل" بدت تتصاعد.

- (1) Allcock. B John. (1971). "Populism": A Brief Biography". (Sociology 5(3): P٣٧٢).
- (2) Sartori, G. (1973). What is "Politics". Political Theory, 1(1), P5-26. <https://doi.org/10.1177/009059177300100102>
- (3) Lipset, s. Martin. (1960). Political Man: The Social Bases of Politics. Garden City, NY: Doubleday, P174.
- (4) Green, W. John. (2006). "The Rebirth of Populism in Latin America Poses a Powerful Challenge to the Neoliberal Order". Council of Hemispheric Affairs, August 22. Accessed June 12, 2012. <http://www.coha.org/coha-report-the-rebirth-of-populism-in-latin-america-poses-a/> .
- (5) Mudde, Cas. (2007). Populist Radical Right Parties in Europe. (Cambridge: Cambridge university press), P23.
- (6) Mudde, Ca, and Cristóbal Rovira Kaltwasser. (2012). "Populism and (Liberal) Democracy: A Framework for Analysis". In Populism in Europe and the Americas: Threat or Corrective for Democracy? edited by Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, 1-26. (New York: Cambridge University Press).
- (7) de la Torre, C. (2013). Populist discourse and political communication: The case of Ecuador. In Populist political communication in Europe, Routledge, (pp. 39–54).
- (8) Pauwels, T. (2011). "Measuring Populism: A Quantitative Text Analysis of Party Literature in Belgium". (Journal of Elections, Public Opinion and Parties 21(1): P102).
- (9) Mouffe, C. (2005). "The 'End of Politics' and the Challenge of Right-wing Populism". In Populism and the Mirror of Democracy, edited by Francisco Panizza, London, P 52-55.
- (10) Weyland, K. (2009). "Populism and Social Policy in Latin America". Populism of the Twenty-First Century conference, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, October 8, P109-112.
- (11) Canovan, M. (1999). "Trust the People! Populism and the Two Faces of Democracy". (Political Studies 47(1):P 2-16).
- (12) Ib.id, P 2-14.
- (١٣) استند الباحث عند تحديد تعريف للشعبوية كأسلوب على عدد من دراسات المتخصصين في دراسة الشعبوية كدراسات (تارغارت ٢٠٠٠م، ساوارد ٢٠١٩، شاننتال مووف ٢٠٠٥، اوسيتيغي وغيدرون ويونيكوسكي ٢٠١٣، كوربيتا وفيغناتي ٢٠١٣، بنيامين موفيت ٢٠٢٠).
- (14) Moffitt, B. (2020). Populism. Polity Press, P55-58.
- (15) Ardit, B. (2007). "Post-hegemony: Politics Outside the Usual Post-Marxist Paradigm". (Contemporary Politics 13(3): P 205-207).
- (16) Buhlmann, M., Merkel, W., Muller, L., & Webels, B. (2016). The Democracy Barometer: A new instrument to measure the quality of democracy. European Political Science, 11(4), 519–536. <https://doi.org/10.1057/eps.2011.46>
- (17) Diamond, L., & Morlino, L. (2005). Assessing the Quality of Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press, P14-25.
- (18) Buhlmann, M., Merkel, W., Muller, L., & Webels, B. (2012). The Democracy Barometer: A new instrument to measure the quality of democracy. Op.cit , 19-25.
- (19) Merkel, W., & Bochsler, D. (2020). Democracy and Crisis: Challenges in Turbulent Times. Springer.
- (20) Cingranelli, D.L. and Richards, D.L. (1999) 'Respect for human rights after the end of the Cold War', (Journal of Peace Research 36 (5): P 512).
- (21) Beetham, D. (2004) 'Freedom as the foundation', (Journal of Democracy 15 (4): P 61–75).
- (22) Fuchs, D., & Roller, E. (2018). Conceptualizing and measuring the quality of democracy: the citizens' perspective. (Politics and Governance, 6 (1), P 24-28).
- (23) Beetham, D. (2004) 'Freedom as the foundation', (Journal of Democracy 15 (4): P61–75).

- Rawls, J. (1971). A theory of justice. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (24) Beetham, D. (2004) 'Freedom as the foundation', (Journal of Democracy 15 (4): P 64).
- (25) Graber, D. A. (2003). The Power of Communication: Managing Information in Public Organizations. CQ Press, P 235-238.
- (26) Bartolini, S. (2000) 'Collusion, competition and democracy: Part II', (Journal of Theoretical Politics 12 (1): P33-35).
- (27) Tavits, M. (2006) 'Party system change: Testing a model of new party entry', (Party Politics 12 (1): P100).
- (28) Ferreres-Comella, V. (2000) 'A Defense of Constitutional Rigidity', in P. Comanducci and R. Guastine (eds.) Analyses and Right, Turin: Biappichelli Publisher, pp. 45-68.
- (29) Rudolph, T.J. and Evans, J. (2005) 'Political trust, ideology, and public support for government spending', (American Journal of Political Science 49 (3): P660-669).
- (30) Mukherjee, I., Coban, M. K., & Bali, A. S. (2021). Policy capacities and effective policy design: A review. (Policy sciences, 54(2), P 243-248).
- (31) Brunswicker, S., Priego, L. P., & Almirall, E. (2019). Transparency in policy making: A complexity view. (Government Information Quarterly, 36 (3), P571-581).
- (32) Fuchs, D., & Roller, E. (2018). Democracy and Political Culture: The European Union Ten Years After the Eastern Enlargement. Springer, P22-23.
- (33) Teorell, J., Sum, P. and Tobiasen, M. (2007) 'Participation and Political Equality: An Assessment of Large-Scale Democracy', in J.W. Van Deth, J. Ramon Montero and A. Westholm (eds.) Citizenship and Involvement in European Democracies: A Comparative Analysis, (London: Routledge), P392.
- (34) Fukuyama, F. (2016). Governance: What do we know, and how do we know it? (Annual Review of Political Science, 19, P89-92).
- (35) Cianetti, L. (2019). The quality of divided democracies: Minority inclusion, exclusion, and representation in the New Europe. (University of Michigan Press).
- (36) Rosanvallon, Pierre. (2011). "A Reflection on Populism". Books and Ideas, November <https://booksandideas.net/A-Reflection-on-Populism> October, 2023.
- (37) Levitsky, S, and James Loxton. (2013). "Populism and Competitive Authoritarianism in the Andes" (Democratization 20 (1): P36-42).
- (38) Moffitt, B. (2020). Populism, Op.cit.
- (39) Takis S. Pappas, (2019). "Populists in Power", Johns Hopkins University Press, (Journal of Democracy, Volume 30, N 2, P71).
- (40) Moffitt, B. (2020). Populism, Op.cit, P169
- (41) Cannon, Barry. (2009), Hugo Chavez and the Bolivarian Revolution. Manchester: Manchester University Press. <https://manchesteruniversitypress.co.uk/9780719077715/> October, 2023.
- (42) Betz, H.-G., & Meret, S. (2012). Right-wing Populist Parties and the Working Class Vote: What Have You Done for Us Lately? In J. Rydgren (Ed.), Class Politics and the Radical Right , Routledge, P107. <http://www.routledge.com/books/details/9780415690522/>
- (43) Ivarsflaten. E. (2008). "What Unites Right-Wing Mobilization Models in Seven Successful Cases". (Comparative Political Studies 41(1): P 3-8).
- (44) Meyer B, Repel and Rebuild. (2023). Expanding the Playbook Against Populism, (Tony Blair Institute for Global Change), Available at: <https://institute.global/policy/repel-and-rebuild-expanding-playbook-against-populism>
- (45) Kaltwasser R, Cristobal. (2012). "The Ambivalence of Populism: Threat and Corrective for Democracy". (Democratization 19 (2): P194)
- (46) Stewart, S. (2013). The discursive construction of identity and difference: The impact of rhetoric on the politics of exclusion in post-socialist Eastern Europe. In Nationalities Papers, 41(1), P1-16. <https://doi.org/10.1080/00905992.2012.747500>

- (٤٧) العادلي. أسامة أحمد؛ على عبد المطلب. (٢٠٢٣)، "صعود اليمين المتطرف في غرب أوروبا وتداعياته: دراسة مقارنة بين حالي فرنسا وألمانيا"، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس)، ص٣٩٧. متاح على الرابط: https://psej.journals.ekb.eg/article_320561.html فبراير ٢٠٢٤
- (48) Caliskan, H. E. (2018). The rise of populist radical right parties in Europe: The case of the Alternative for Germany (AfD) (Master's thesis, Middle East Technical University, School of Social Sciences, P6).
- (49) Flemstrom, Andie, (2022), Violent extremism in Sweden: reality, risks, and solutions, European Centre for Counterterrorism and Intelligence Studies – Germany, Available: <https://en.europarabct.com/> March 2024
- (50) Zizek, S. (2006). The Parallax View. Cambridge, MA: MIT Press, P556.
- (٥١) العادلي، م. نصر، م. (2023). الشعبية في الخطاب السياسي المعاصر: دراسة في نماذج من اليمين المتطرف في أوروبا. القاهرة: المركز القومي للترجمة. (ص ٤٠٣-٤٠٤).
- (52) Moffitt, B. (2020). Populism. Cambridge: Polity Press, op.cit
- (53) Moffitt, B. (2020). Populism. Cambridge: Polity Press, op.cit
- (54) Jonathan. M, Alexander B, (٢٠٢٢), This Will Not Pass: Trump, Biden, and the Battle for America's Future (New York and London: Simon and Schuster)
- (55) Baccini, L, Brodeur, A., & Weymouth, S. (2021). The COVID-19 pandemic and the 2020 US presidential election. (Journal of population economics, 34, 7٤٠-7٤٣).
- (56) Nance, M. (2018). The plot to destroy democracy: How Putin and his spies are undermining America and dismantling the west. Legacy Lit.